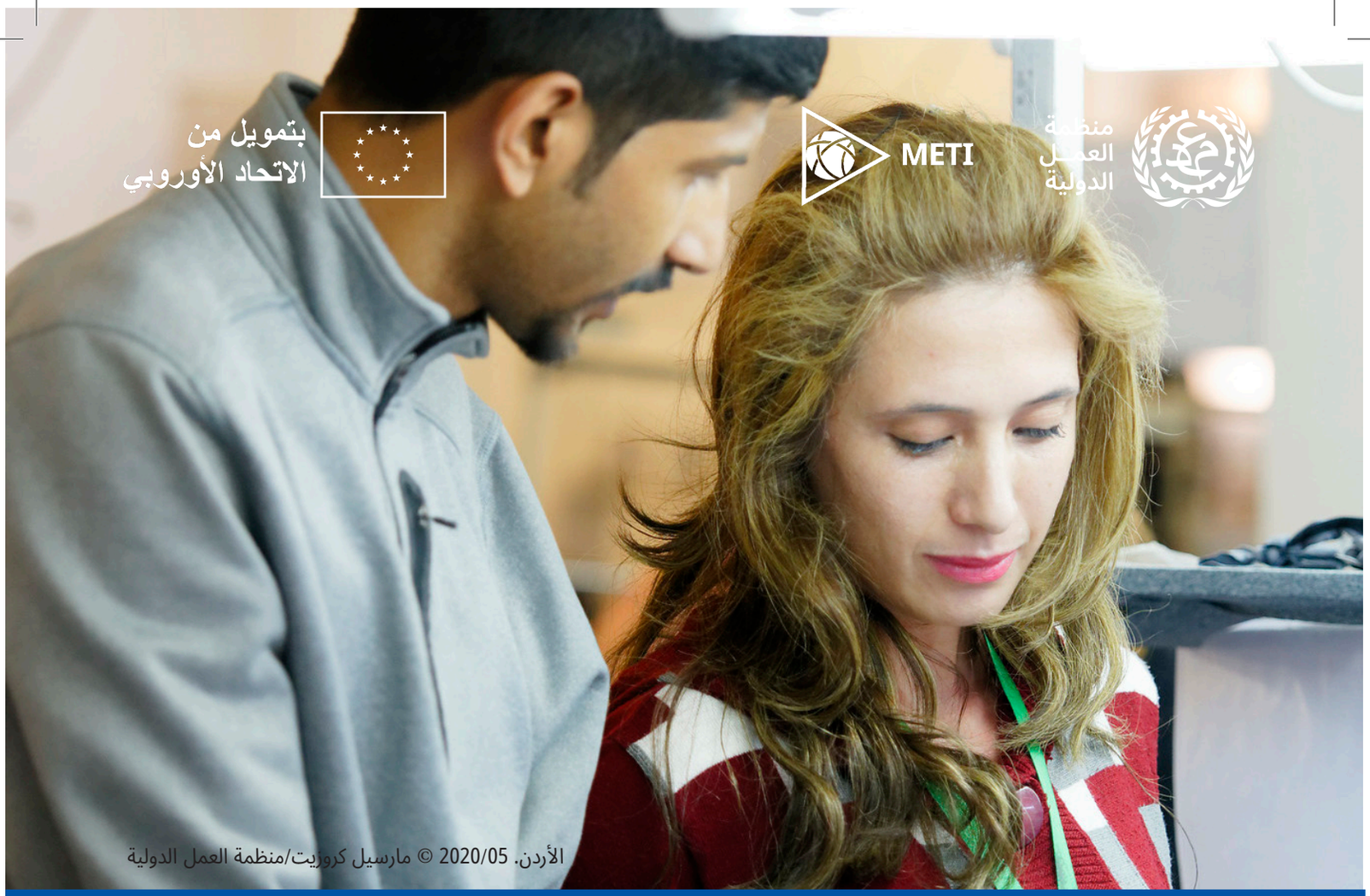

الأردن. 2020/05 © مارسيل كروزيت/منظمة العمل الدولية

الملخص التنفيذي

التعريف ببرنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار (METI) وتقييم سلسلة القيمة

تقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذ البرنامج المعنون «تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار» **(METI)** في جنوب البحر الأبيض المتوسط، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا البرنامج عموما إلى تمكين صانعي السياسات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من دمج قضايا التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار، وتصميم وتنفيذ التدخلات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين كمية ونوعية الوظائف التي تم إنشاؤها في المنطقة.

يهدف **تقييم سلسلة القيمة** الذي يتم إجراؤه في إطار برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار إلى تحديد الاختناقات والفرص لتوسيع الأسواق والصادرات من أجل خلق وظائف أكثر عددا وأفضل نوعا. وسيساعد ذلك على الحصول على الدعم المستنير واللازم من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل من أجل تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وصادراته، وتزويد العمال بالمهارات المطلوبة. يجمع تقييم سلسلة القيمة بين البحث المكتبي وجمع بيانات الشركات والمقابلات مع مزودي المعلومات الرئيسيين. ويهدف إلى وضع خارطة طريق للتنفيذ دعما للقطاع في تحسين قدراته وكفاءاته اللازمة لدفع قدرته التنافسية وإمكاناته التصديرية. يتبع التقييم منهجيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالتجارة وسلاسل القيمة في الأنشطة المقتدرة من حيث التوظيف **(TRAVERA)** ومهارات التجارة والتنويع الاقتصادي **(STED)** ويعتمد على العناصر الأساسية لنهج منظمة العمل الدولية لنظم السوق في مجال العمل اللائق.

يقدم هذا الملخص لمحة عامة عن النتائج الرئيسية للنهج المشترك.

عملية اختيار القطاع

في عام 2022، أنشأ برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار فريق عمل للسياسات في الأردن لتوجيه المشروع على المستوى الوطني وتوفير فضاء للحوار والتعاون الاجتماعيين. يرأس الفريق العامل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ويتألف من ممثلين عن المؤسسات التالية:

- جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن - عمان
- الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنية
- غرفة صناعة الأردن
- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
- شركة بيت التصدير
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين
- وزارة الاستثمار
- وزارة العمل
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة الأشغال العامة والإسكان
- وزارة الشباب
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

كانت إحدى المهام الأولى للفريق العامل هي تحديد قطاع تصدير ذي أولوية لديه القدرة على خلق وظائف أكثر عددا وأفضل نوعا، لا سيما للنساء والشباب، وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب الأولويات الوطنية، تم تحديد معايير الاختيار التالية:

- إمكانية الارتقاء في سلسلة القيمة
- مستوى تعقيد المنتج
- إمكانية تنويع أسواق التصدير
- الاستدامة البيئية
- ظروف العمل
- احتمال الأتمتة
- التعافي من فترة كوفيد-19
- القدرة على مواجهة الأزمات

قدم فريق برنامج تعميم التوظيف في التجارة والاستثمار مدخلات تحليلية مستهدفة، إلى جانب معايير الاختيار المحددة. وبعد عدة جولات من المشاورات، قرر الفريق العامل بتوافق الآراء التركيز على قطاعي المنتجات والخدمات الهندسية.

نظرة عامة على القطاع

التصنيع والبناء والخدمات المتخصّصة. وهو يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، ويستفيد من القوى العاملة ذات المهارات العالية والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال مختلف اتفاقيات التجارة الحرّة. على الرغم من نموّه، يواجه القطاع تحدّيات، بما في ذلك التفاوتات بين الجنسين في القوى العاملة والتّمثيل المحدود للنساء والشباب في الأدوار الرئيسية.

في عام 2021، ساهم **القطاع الفرعي للمنتجات الهندسية**، والّذي يشمل أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC) والمنتجات الكهربائية ومواد البناء، بنسبة 5 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التصنيع. حيث بلغت قيمة صادرات القطاع الفرعي 0.2 مليار دينار أردني، وهو ما يمثل 14.1 في المئة من صادرات الصناعات التحويلية. ويعمل في القطاع ما يقرب من 10000 عامل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مجلس الأعمال A/E والصادرات الأردنية، 2023). وفقًا للدراسات الاستقصائية التي أجريت لغرض هذا التقرير، يستفيد القطاع من القوى العاملة الماهرة والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، مع عدد متزايد من الشركات الناشئة التي توفّر القطع والعناصر الأساسية لشركات التجميع.

يساهم **القطاع الفرعي للخدمات الهندسية**، الذي يشمل خدمات الهندسة المعمارية والبيئية، بالإضافة إلى إدارة المشاريع ودعم تكييف الهواء، بما يتراوح بين 8 و 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن. في عام 2022، انخفضت قيمة صادرات خدمات البناء إلى 68 مليون دولار أمريكي من 81 مليون دولار أمريكي في عام 2021، مع دول مجلس التعاون الخليجي والعراق كأسواق تصدير رئيسية. في عام 2018، وظف القطاع أكثر من 11,500 فرد، مع نمو بنسبة 8 في المئة في الشركات المسجلة بين عامي 2018 و2022 (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مجلس الأعمال A/E والصادرات الأردنية، بدون تاريخ).

القطاع الفرعي **للمنتجات** الهندسية
~ 10,000 عامل (2021)

القطاع الفرعي **للخدمات** الهندسية
8-10% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن (2021)

النتائج الرئيسية: قطاعات المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن

إمكانية التصدير

يتمتّع الأردن بموقع استراتيجي في قلب الشرق الأوسط، ممّا يوفّر فرصًا كبيرة لتوسيع صادراته العالمية، خاصّة في مجال المعدّات الصناعية والميكانيكية. بموجب رمز المنسق الدولي لتصنيف البضائع 8415، الذي يغطي المراوح الصناعية وأجهزة التهوية ووحدات تكييف الهواء وأجهزة التحكّم في العوامل المناخية الأخرى، يمتلك الأردن إمكانات تصدير كبيرة. يوفّر الطلب العالمي المتزايد على حلول التحكّم في المناخ المقتصدة للطاقة والمتقدّمة فرصة هامة للأردن لدخول الأسواق الدولية. من خلال الاستفادة من تكاليف الإنتاج التنافسية وتحسين القدرات التكنولوجية، يمكن للأردن تنويع محفظة صادراته والأسواق المستهدفة التي لديها احتياجات متزايدة للبنية التحتية والطلب المتزايد على حلول الطاقة المستدامة.

التنافسية وفرص السوق

تتمتّع المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن بمزايا نسبية واضحة عبر الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. على الصعيد الوطني، تتميز هذه المزايا بالمرونة في الإنتاج، والتكيّف السّريع مع التقنيات الجديدة، ومستوى عالٍ من الخبرة الهندسية، وأسعار تنافسية، والقدرة على تكييف المنتجات مع احتياجات العملاء المحدّدة. في السوق الإقليمية، يعترف بالمنتجات الهندسية الأردنية وذلك لسمعتها وأسعارها التنافسية وتبنّيها السّريع للتقنيات المتقدّمة، مدعومة بموقع الأردن الجغرافي المناسب للأنشطة التجارية. وعلى الصعيد الدولي، يستفيد الأردن من موقعه الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرّة التي تسهّل الوصول إلى الأسواق العالمية والاستثمار.

القوى العاملة الماهرة

تلعب القوى العاملة الماهرة في الأردن، مدعومة بنظام تعليمي قوي، دورًا رئيسيًا في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد في مجالي المنتجات والخدمات الهندسية. حيث يتوفّر مجمع مواهب متين ويد عاملة منخفضة الكلفة نسبيًا، مما يساعد على تقديم حلول عالية الجودة وفعّالة من حيث التكلفة مما يمكنه من اكتساب قدرة تنافسية تعطيه موقعا جيدا في الأسواق الإقليمية والدولية. تتمتع القوى العاملة في البلاد بخبرة فنية جيدة تلبي متطلبات مختلف الصناعات، وبقدرة عالية على التكيّف مع التقنيات النّاشئة مما يساهم في دعم سمعة الأردن كمركز للتميز الهندسي.

النتائج الرئيسية: قطاعات المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن

١٤

نقص المهارات وتطوير القوى العاملة

رغم توفر قوى عاملة ذات مهارات عالية في الأردن ، لا يزال الاحتفاظ بالعمال المهرة يمثّل تحدّيًا للعديد من الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. في حين أن سوق العمل الأردني تنافسي من حيث التكلفة، فإن تقديم مكافآت وتحفيزات جذّابة أمر صعب بالنسبة للعديد من الشركات، مما يؤدّي إلى ارتفاع معدلات دوران العمال. علاوة على ذلك، فإن نقص المهارات في الأدوار الرئيسية، مثل مهندسي الصيانة ومهندسي تطوير المنتجات، يؤكد على الحاجة إلى عمليات تدريب وتطوير أكثر استهدافًا. على الرغم من أن الأردن ينتج قوة عاملة بارعة تقنيًا، إلا أن التّدريب المستمر في مجال التّصنيع المتقدّم والمهارات الرّقمية ضروري للحفاظ على النمو في القطاع.

التحديات المالية والتشغيلية

تتمتّع المنتجات والخدمات الهندسية في الأردن بمزايا نسبية واضحة عبر الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. على الصعيد الوطني، تتميز هذه المزايا بالمرونة في الإنتاج، والتكيّف السّريع مع التقنيات الجديدة، ومستوى عالٍ من الخبرة الهندسية، وأسعار تنافسية، والقدرة على تكييف المنتجات مع احتياجات العملاء المحدّدة. في السوق الإقليمية، يعترف بالمنتجات الهندسية الأردنية وذلك لسمعتها وأسعارها التنافسية وتبنّيها السّريع للتقنيات المتقدّمة، مدعومة بموقع الأردن الجغرافي المناسب للأنشطة التجارية. وعلى الصعيد الدولي، يستفيد الأردن من موقعه الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرّة التي تسهّل الوصول إلى الأسواق العالمية والاستثمار.

الفجوات التكنولوجية واللوجستية

تتعثّر قدرة القطاعات على الحفاظ على القدرة التنافسية بسبب التبنّي البطيء للتقنيات المتقدّمة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والأتمتة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك، تزيد أوجه القصور اللوجستية وتحدّيات الامتثال التنظيمي وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلّي في تعثر النمو، خاصة بالمقارنة مع الأسواق المتقدّمة تقنيًا مثل الصين.

العلاقات الصناعية والممارسات الإدارية

يسلّط التحليل الضوء على الثغرات الهامة في القطاع الفرعي للمنتجات الهندسية، بدءًا من الافتقار إلى الثقة والتعاون المنظّم بين أصحاب المصلحة في الصّناعة، إذ يعيق غياب ثقافة العلاقات الصناعية القائمة على الحوار التعاون الفعّال. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الالتزام بمعايير الصحة والسلامة غير كافٍ، مما يؤثّر على الاستدامة ورفاهية العمّال.

التركيز الحالي للسوق

تهيمن الشركات الكبيرة على إنتاج تكييف الهواء في القطاع الفرعي للمنتجات الهندسية، ويمكن أن تنتج عن هذا التركيز تحدّيات تواجهها الشركات الصغيرة، بما في ذلك موزّدي المواد الخام الذين تثقل كاهلهم تكاليف الطاقة المرتفعة. تسعى شركات التجميع أيضًا جاهدة للوصول إلى التقنيات اللازمة وتلبية متطلبات السوق. علاوة على ذلك، يواجه المصنّعون قيودًا مالية وتشغيلية كبيرة، خاصة فيما يتعلّق بتأمين التمويل وضمان الامتثال التنظيمي.

توصيات

توصيات لتعزيز القطاع الهندسي في الأردن

1. مواءمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل

- تعزيز الشراكات بين سوق العمل والجامعات: تشجيع التعاون بين الشركات والمؤسسات التعليمية لإنشاء برامج تدريب داخلي وفرص تدريب عملي.
- تحديث المناهج: تحديث برامج الجامعات والمدارس التقنية لتشمل التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية وتقنيات التصنيع المتقدّمة.
- تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات: يجب البدء في تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في وقت مبكّر من أجل وضع أسس متينة لمهندسي المستقبل.

ترقية المهارات لتقنين الوظائف. الأردن.
2018/09 © عبد الحميد الناصر/منظمة العمل الدولية

2. مواجهة تحديات التوظيف

- تحسين ظروف العمل: تقديم رواتب ومزايا تنافسية وساعات عمل مرنة لتقليل معدّل دوران العمالة وجذب المهنيين المهرة.
- تنويع القوى العاملة: تنفيذ مبادرات التنوّع والإدماج لجذب الفئات الممثلة تمثيلاً محدودا مثل النساء والشباب إلى القطاع الهندسي.
- تعزيز العلامة التجارية لصاحب العمل: الاستثمار في العلامة التجارية لصاحب العمل لوضع الشركات الهندسية كأماكن عمل جذابة لأفضل المواهب.

تفتيش الصحة والسلامة المهنية. الأردن.
2013/12 © غيوم ميجيفاند/منظمة العمل الدولية

3. ضمان التطوير المستمر للمهارات ورفع مستوياتها

- مراكز التدريب المتخصصة: إنشاء مراكز للمجالات الرئيسية مثل التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والطاقة المتجدّدة والتّصنيع المتقدّم لتلبية احتياجات الصناعة المحدّدة.
- تطوير برامج الشهادات: تقديم شهادات في التقنيات الجديدة والناشئة لضمان استدامة قدرة الموظفين على المنافسة.
- دمج التدريب في الشركات الصغيرة والمتوسطة: تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على دمج التطوير المهني المستمر لموظفيها.

معرض الوظائف يقدم خدمات التدريب. الأردن.
2018/11 © عبد الحميد الناصر/منظمة العمل الدولية

4. تعزيز الكفاءة التكنولوجية

- دعم الارتقاء التكنولوجي: تقديم حوافز مالية مثل المنح أو القروض منخفضة الفائدة لدعم اعتماد التقنيات المتقدّمة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والروبوتات والأتمتة.
- تعزيز الابتكار: دعم مبادرات البحث والتطوير من خلال الحوافز الضريبية والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية.

أنشطة للمساعدة في تقنين الوظائف. الأردن.
2018/09 © عبد الحميد الناصر/منظمة العمل الدولية

5. توسيع الوصول إلى الأسواق

- الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرّة: توسيع الاتفاقيات التجارية مع الأسواق الرئيسية مثل دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وأوروبا لتعزيز الصادرات.
- معايير الامتثال الدولية: مساعدة الشركات على الامتثال للمعايير العالمية مثل ISO (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي) و CE[1] لزيادة اختراق السوق.
- تنظيم البعثات التجارية: تسهيل التوفيق بين الأعمال التجارية والبعثات التجارية لاستكشاف الأسواق الإقليمية والدولية.

مهندسة في موقع البناء. الأردن.
2012/12 © جاريد جي. كوهلر/منظمة العمل الدولية

6. تعزيز الاستدامة والابتكار

- ممارسات الاستدامة: تشجيع الشركات على تبني التقنيات الخضراء وتنفيذ المعايير البيئية من خلال تقديم المنح والتدريب.
- تعزيز ثقافة الابتكار: إنشاء مراكز وحاضنات الابتكار لدعم الشركات الناشئة وتعزيز التقنيات الجديدة في القطاع.

عامل بناء. الأردن.
2014/12 © نادية بسيسو/منظمة العمل الدولية

7. تبسيط العمليات التنظيمية

- تقليل الحواجز البيروقراطية: تبسيط عمليات الامتثال التنظيمي لتخفيف العبء التشغيلي على الشركات الهندسية ودعم النمو.
- تحسين تكامل سلسلة التوريد: معالجة أوجه القصور اللوجستية باستخدام الأدوات الرقمية لتعزيز إدارة سلسلة التوريد.

مركز خدمات التوظيف بدعم من منظمة العمل الدولية. الأردن.
2012/12 © عبد الحميد الناصر/منظمة العمل الدولية

[1] علامة **CE** هي علامة اعتماد تشير إلى التوافق مع معايير الصحة والسلامة وحماية البيئة للمنتجات التي تباع داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية **(EEA)**. توجد علامة **CE** أيضًا على المنتجات التي تباع خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية والتي تم تصنيعها وفقًا لمعايير المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وهو إلزامي لبعض مجموعات المنتجات داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ويمثل إعلانا من قبل الشركة المصنعة بأن المنتج يلبي جميع متطلبات التوجيهات واللوائح الأوروبية ذات الصلة.

تفاصيل الاتصال
منظمة العمل الدولية
طريق موريلون 4
CH-1211 جنيف 22
سويسرا

هـ: +41 22 799 7239
ب.إ: meti@ilo.org
م.إ: www.ilo.org/meti
DOI: https://doi.org/10.54394/EWRN7458

METI

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي